ركائز النمو الاحتوائى فى مصر

دكتور/ ماجد محمد يسري الخربوطلي

مدرس الاقتصاد، معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

والمنتدب بقسم العلوم الاقتصادية ،معهد البحوث والدراسات البيئية–جامعة عين شمس

المستخلص

استهدفت الدراسة تحليل لاهم مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر بغرض التعرف على نقاط الضعف وانتهت الدراسة الى انه على الرغم من الاتجاه التصاعدى لمعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود الاخيرة, الا ان معدلات التشغيل المنتج لم تشهد التحسن المرغوب وما زالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة , وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها التركيب القطاعى لعملية النمو حيث ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعى وهو ما يعتبر احد الركائز الهامة لتحسين مؤشرات النمو الاحتوائى , بالاضافة الى الزيادة المستمرة فى معدل نمو السكان وهو ماقد يمثل عبئا خاصة فى المراحل الاولى من النمو ,نضف الى ذلك ضعف الاستثمار العام وبخاصة فى قطاعى التعليم والصحة وهو ما انعكس فى ارتفاع نسبة الفقراء وعدم المساواة واخفاق مؤشرات الاداء القومية الاساسية فى اتجاه تحقيق نمواً احتوائيا , واوصت الدراسة باهمية توفير منهج جديد للتحول نحو تحقيق التوازن بين اهداف السياسات الاقتصادية الكلية,مع ضرورة اعادة ترتيب الاولويات بحيث يصبح الاستثمار العام فى التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات ومكافحة الفساد بكافة صوره على قائمة الاولويات, بغرض رفع معدلات التوظيف المنتج مع ضمان استفادة جميع الفئات من النمو .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة

إهتم الاقتصاديون فى الثلث الاخير من القرن العشرين بقضايا توزيع الدخل والنمو وبخاصة فى الدول المتقدمة ، وسرعان ما انتقل الاهتمام الى الدول النامية التى انشغل اقتصاديوها لفترة طويلة بقضايا النمو والاستثمار دون غيرها . وامن الكثير منهم بفرضية ان زيادة معدلات النمو الاقتصادى كفيلة وحدها بحل مشكلة الفقر والعدالة معا على اساس تساقط ثمار او منافع النمو الى الفقراء (عثمان, ٢٠١٦) , ورغم تاكيد دراسات اقتصادية عديدة على الدور الايجابى للنمو الاقتصادى فى الحد من الفقر, الا ان تجارب العديد من الدول خلال العقود الماضية تشير الى اختلاف درجة النجاح فى الحد من الفقر متعدد الابعاد نتيجة للنمو . وبالتالى لم يكن النمو احتوائيا فى جميع الدول بنفس الدرجة, فقد يعد النمو الاقتصادى شرطا ضروريا دون ان يكون كافيا فى حد ذاته للحد من الفقر , حيث انه لايضمن استفادة الجميع بدرجات متساوية(Abou-Ali,S,2013) , كما انه من الممكن ان يتجاوز الفئات الفقيرة او المهمشة وهو من شانه ان يزيد من عدم المساواة فى الدخل, الامر الذى قد يؤدى فى حاله تصاعده الى تقليص الاثر الايجابى للنمو الاقتصادى فى الحد من الفقر (Sakr,2013) ومن ثم اصبح الحد من عدم المساواة امرا هاما عند صياغة سياسة التنمية , وفى مصر على الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الاول من الالفية الجديدة , الا ان معدلات الفقر قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال ذات الفترة وما بعدها (سليمان,٢٠١٣) ، والذى قد يرجع الى تهميش بعض الفئات من المشاركة فى ثمار النمو(اللامساواه) وعدم العدالة فى توزيع الثروة والتى ادت الى تزايد القلاقل الاجتماعية, مما قد يعنى اخفاق نموذج النمو الذى تبنته الحكومة المصرية خلال تلك الفترة ويدفعنا الى ضرورة التوجيه الى نموذج اكثر شمولية وهو ما يعرف بالنمو الاحتوائى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلمات المفتاحية

نموذج النمو	Growth Model
النمو الاحتوائى	Inclusive Growth
النمو المتحيز للفقراء	Pro-Poor Growth
مؤشر النمو الاحتوائى	Inclusive Growth Index
اطار للنمو الاحتوائى (الركائز الاساسية والفرعية)	Framework The Policy and Institutional Ecosystem Under Pinning Inclusive Growth
مؤشرات الاداء الاساسية القومية	National Key Performance Indicators
التوظيف	Product Employment
الفرص الاقتصادية	Economic Opportunity
اللامساواة	The Inequality
دالة الفرص الاجتماعية	Social Opportunity

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة البحث

و يمكن القول ان فرضية تساقط ثمار او منافع النمو ظلت هى المبدا الضمنى الذى تتبعه السياسة الاقتصادية المصرية لسنوات طويلة وان الاهتمام بسياسيات صريحة لمكافحة الفقر او لتحسين الدخول كاد ان يكون معدوما , وانه رغم تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادى وتسارع معدلات النمو ، الا ان ذلك لايعنى بالضرورة ان يكون مصحوبا بعداله فى توزيع الفرص الحياتية واهمها فرص توليد الدخل , وفرص اتاحة التعليم الجيد والمتساوى , وفرصة التمتع بالصحة والغذاء الامن , ومياه الشرب النظيفة , وزيادة فرص العمل اللائق والمجزى , وهو ما يعد جوهر النمو الاحتوائى.والذى يعتمد على مجموعة من الركائز الاساسية والفرعية والتى يتم قياسها من خلال مجموعة من مقاييس او مؤشرات الاداء الاساسية القومية والتى تعبر عن تصور اكثر تكاملا للحالة النسبية للتنمية والاداء الاقتصادى , وتمثل مشكلة البحث فى التساؤل الاتى: "**هل تمتلك مصر اطار جيد للسياسات ومايقابله من مؤشرات الاداء اللازمة تمثل ركائز اساسية تؤثر على اتساع نطاق المشاركة الاجتماعية لتحقيق النمو الاحتوائى**" .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الاجابة على التساؤل الرئيسى للبحث وذلك من خلال توضيح مفهوم النمو الاحتوائى واستراتيجيات وركائز النمو الاحتوائى وعرض لبعض الدراسات التى تناولت ركائز وقياس النمو الاحتوائى ,ومحاولة حساب مؤشر مركب للنمو الاحتوائى بذات المنهجية المتعارف عليها فى الادبيات الحديثة، ثم تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى وبين عدد من مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة

ان النموذج الذى تبنته الحكومة المصـــرية خلال العقود الاخيرة بهدف ان ثمار النمو ســوف تتدفق على درجات الســلم الاجتماعى لم ينجح فى تقليل عدم المســاواة وزيادة الفرص الاجتماعية فى مصـــر وذلك لغياب منهج متكامل وشـــامل يقوم على ركائز اساسية وفرعية تحقق نموا احتوائيا .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراســة على الجمع بين المنهج الوصــفى التحليلى والمنهج الكمى فى تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى واهم الركائز الاســاســية لتحقيقه , عن طريق اختبار CO-Integration Test بين الســـلاســـل الزمنية لمتغيرات الدراســـة وذلك باســـتخدام منهجية Johansen Cointergration بالتطبيق على مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧) .

أولاً : التأصيل النظري للدراسة

١- مفهوم النمو الاحتوائى

هناك قدر كبير من التداخل فى الادبيات الاقتصـادية بين مفهوم النمو المتحيز للفقراء ومفهوم النمو الاحتوائى , وقـد تم تعريف النمو المتحيز للفقراء من قبـل (Kakwani,N,2008) ، بانه هذا النمو "الذى تنخفض معه معدلات الفقر نتيجة زيادة دخول تلك الطبقة ",وهو مايعتبر المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء, ومن الدراسات التى تبنت هذا المفهوم ايضـا دراسة (Ravallion.2004) ، حيث عرفه بانه "النمو الذى يخفض من معدلات الفقر ويحســن من الظروف المعيشــية للفقراء بغض النظر عن اعتبارات العدالة.

أمـا التعريف النســـبى للنمو المتحيز للفقراء فيتطلـب ان تزداد دخول الفقراء بمعدلات نمو اسرع واكبر من معدلات نمو دخول بـــــاقى طبقـــــات المجتمع , وتوجـــد عـــدة تعريفـــات تـــندرج تحـــت هذا المفهـــوم النسبى منها دراســة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(White & Anderson,2001) حيث انتهت الى ان النمو المتحيز للفقراء يعنى ان يزداد دخل الفقراء بمعدل اعلى من زيادة دخل الاغنياء , وقد يكون الجدل حول المفهومين المطلق والنسبى قد ادى الى ظهور اصطلاح النمو الاحتوائى حيث ظهرت تعريفات متعددة للنمو الاحتوائى فنجد البنك الدولى عرف النمو الاحتوائى بانه النمو الذى يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الانتاجية والدخول من الوظائف (The world bank ,2009) ونجد ان البنك الدولى ركزعلى اهمية النمو الاحتوائى من زاوية (الاليات) لتحقيق اهداف الالفية الثالثة , ورؤية البنك الدولى تحاول الخروج من اليه اعادة التوزيع للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعى للدخول الى اليه طويلة الاجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات بها , فى حين تؤكد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) على ان النمو الاحتوائى يضمن التماسك الاجتماعى والاقتصادى وذلك من خلال دعم الفئات المهمشة والاستثمار فى التدريب وتنمية المهارات مع استفادة جميع الفئات من النمو ورفع معدلات التوظيف وتقليص الفجوة فيما بين الفئات الغنية والفقيرة ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو وانما باتساع نطاق المشاركة (OECD ,2014) وعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلح النمو الاحتوائى الا انه لايمتلك مفهوما محددا , وان كان تم التركيز فى بعض الادبيات على تناوله من خلال مدخل العمليات والاليات حيث عرفه (Kalsen,2010) ، بانه اشتراك الجميع فى خلق الفرص الاقتصادية وفى جنى ثمار هذه الفرص , وتعرفه دراسة (سليمان, ٢٠١٣) بانه النمو الذى يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات ويشغل الجزء الاكبر من القوى العاملة فى اعمال منتجة, فى حين اكد (GSDRC, 2010), ان النمو الاحتوائى هو "النمو الذى لايكتفى فقط بخلق فرص اقتصادية جديدة ولكنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم بالتاكيد على وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء لهذه الفرص ولابد ان يكون انتشـــار الفرص مدعوما بالحوكمة والمســـاءلة" , كما عرفه (Ali.& Juzhong,2007) بانه "النمو الذى يســـتند الى الفرص المتســـاوية والوصـــول المتســـاوى للنتائج ويزيد فرص حدوثها" , وقد اشـــار Asian Development Bank , 2008) الى مفهوم النمو الاحتوائى بـانـه "النمو الـذى يخلق فرص اقتصادية جديدة ويضمن توسيع دائرة المشاركة وخاصة الفقراء فى الفرص المهياه" , فى حين ركزت بعض الادبيات على تناوله من خلال مدخل الانتاج والمخرجات مثل دراسة(Rauniyar.&Kanbur.2009) ، حيث عرفته بانه النمو المصحوب بالحد من عدم المســـاواة فى توزيع الدخل , فهو نمو مع تخفيض عدم المســـاواة وتوزيع التحسينات على ابعاد غير دخلية كالتعليم والصحة" .

كما اشـارت دراسـة (Ali&son,2007) الى ان النمو الاحتوائى هو تحسـين الظروف فى مصـلحة الفقراء فيما يتعلق بالجوانب الاخرى بخلاف الدخل", كما عرف النمو الاحتوائى ايضـا على انه "تحقيق تقدم مادى من خلال النمو الاقتصـادى الذى يحافظ على المســاواة وتكافؤ الفرص فى تقديم الخدمات الاســاســية والوصــول الى الاسواق الرئيسية (اسواق العمل والائتمان) وتحقيق حماية اجتماعية للفئات المهمشة فى المجتمعِ (Addison & Nino Zarazua, 2012) , ومن ثم يمكن التمييز بين النمو المتحيز للفقراء والنمو الاحتوائى .

حيث يهدف النمو المتحيز للفقراء الى تحســـين دخول الفقراء وخفض معدلات الفقر وقد تتشابه فى ذلك مع النمو الاحتوائى من حيث المضمون العام ولكن فى احد جوانبه وهو خفض معدلات الفقر, الا أن هناك هدف اشـمل واوسـع للنمو الاحتوائى حيث يسـعى الى مشـاركة كافة شـرائح المجتمع الفقيرة والمتوسـطة والغنية سـواء فى عملية النمو او توزيع عوائده , مع الاهتمام برفع الكفاءة الانتاجية ومعدلات التشـغيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تدعيم اكتساب المهارات وتهيئة بيئة عمل محفزة من اجل القطاع الخاص , والتوسع فى الاستثمار العام وبخاصة فى مجالى التعليم والصحة لتعزيز فرص الفئات المهمشة فى الحصول على فرص اقتصادية افضل وزيادة نمو الدخل وتخفيض درجة عدم المساواة .

ركائز النمو الاحتوائى

يمكن القول استنادا الى التعريفات السابقة ان النمو الاحتوائى يركز على آلية وكيفية النمو, وضمانات الاستدامة , من خلال عدة ركائز اهمها خلق الفرص الاقتصادية واتاحتها (SAKR, 2013) والوصول العادل لهذه الفرص مع الاهتمام بالتكوين القطاعى لعملية النمو, وزيادة الاستثمار فى راس المال البشرى والبنية التحتية (Podesta,2013) وتوفير الية للحماية الاجتماعية للحد من المخاطر (Sen,2014) وتشير الادبيات الى ركائز متعددة فيما يتعلق بتحقيق النمو الاحتوائى , مثل السياسات الخاصة باعادة التوزيع , وسياسات ادارة الاقتصاد الكلى, والبيئة السياسية التى تحكم الاستثمار الخاص المتحيز للفقراء والتركيب القطاعى للاقتصاد , وحجم ونمط الانفاق العام والعدالة, ومستوى راس المال البشرى , والانفتاح التجارى (Wieser.,2011).

كما تؤكد العديد من الدراسات على اهمية دور الحوكمة الجيدة وتطوير بيئة اعمال محفزة والتخلص من تشوهات الاسواق (Fernando,2008) وفى اطار اهتمام المنتدى الاقتصادى العالمى بقضايا النمو والتنمية قدم اطار للنمو الاحتوائى يضم مجموعة من الركائز الاساسية ضمن تقريره الصادر عام ٢٠١٧ ويشمل الاطار (٧) ركائز اساسية يندرج منها (١٥) ركيزة فرعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١)

اطار النمو الاحتوائى "الركائز الاساسية والفرعية"

الركيزة الاولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة	الركيزة الرابعة	الركيزة لخامسة	الركيزة السادسة	الركيزة السابعة
التعليم والمهارات ⇩	الخدمات الاساسية والبنية التحتية	الفساد والريوع ⇩	الوسائط المالية للاستثمار فى الاقتصاد الحقيقى	بناء الاصول وريادة الاعمال	التشغيل وتعويضات العمل ⇩	التحويلات المالية ⇩
امكانية الوصول	البنية التحتية الاساسية والرقمية	اخلاقيات الاعمال والسياسة	شمول النظام المالى	ملكية المشروعات الصغيرة	العمالة المنتجة	قانون الضرائب
الجودة	الخدمات والبنية التحتية المرتبطة بالصحة	تركز الريوع	وساطة استثمار الاعمال	ملكية الاصول المنزلية والمالية	التعويضات من الاجور وغير الاجور	الحماية الاجتماعية
العدالة						

(Source: World bank , Framework :The Policy and Institutional Ecosystem UnderPinning Inclusive Growth , the inclusive growth & development Report,2017,part1,rising to the Challenge of Inclusive Growth & Development P13).

وقد يعتبر هذا الاطار وصفيا واسترشاديا , وان كان هناك العديد من الادبيات التى تناولت ركائز النمو الاحتوائى حيث انتهت دراسات عديدة مثل(IDUANG,2013) VISA,2012)) لاهمية التاثير الايجابى للمنح والمساعدات الخارجية على النمو الاحتوائى ومن ابرز الركائز التى تشير اليها الادبيات كمحور للنمو الاحتوائى حجم الانفاق الحكومى وخاصة فى مجالى الصحة والتعليم والمهارات كمحدد للتوظيف ودعم امكانية الوصول (STUART, 2011),

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعتبر سياسات الاقتصاد الكلى احد الركائز الهامة لتحقيق النمو الاحتوائى(ELshawarby.2017) بالاضافة الى دور هيكل الاقتصاد او التركيب القطاعى للنمو مثل دراسة (loayza.2010) ، والتى اشارت الى ان النمو فى القطاعات كثيفة العمل يكون له تاثير ايجابى على النمو الاحتوائى وبخاصة فى الدول التى يعيش اغلبية الفقراء منها فى المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعى كما اكد (SENEVIRATNE=,2013) على الدور الايجابى للبنية التحتية فى تحقيق النمو الاحتوائى , كما افترضت العديد من الدراسات التاثير الايجابى للانفتاح على الاقتصاد العالمى على التوظف والحد من الفقر, فى حين اهتمت دراسة (IMF2007) بتاثير الاستثمار الاجنبى المباشر كاحد ركائز النمو الاحتوائى وتاثيره الايجابى على خلق الوظائف وتطوير البنية التحتية .

٢- مؤشرات قياس النمو الاحتوائى

ظهرت عدة محاولات لقياس النمو الاحتوائى وتتفق معظم هذه المحاولات فى الوصول الى صورة اكثر شمولية لمفهوم النمو الاحتوائى تعتمد على ابعاد مختلفة بخلاف الدخل والعدالة كما تقدم طرقا مختلفة للتفكير فى النمو الاحتوائى وكيفية قياسه كميا, حيث حاولت دراسة (Ramos.2013) بناء مؤشر لقياس النمو الاحتوائى يهتم بأثر النمو اعتماداً على مؤشر مركب من فقر الدخل , وعدم العدالة , ونسبة التوظف ,كما قدم (Habito.2009) محاولة لقياس النمو الاحتوائى باستخدام مرونة استجابة الفقر للنمو كمقياس للنمو الاحتوائى مع التمييز بين فقر الدخل ومقاييس الفقر متعدد الابعاد , فى حين قدمت دراسة (Mckinley ,2010) مؤشر مركب يشمل مؤشرات النمو والتوظيف المنتج والبنية التحتية وفقر الدخل والعدالة والحماية الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اتبعت دراسة (Abou-Ali. &Hala,2013) نفس مفهوم دراسة (Mckinley,) وقد انتهت الدراسة الى انه على الرغم من الاثر الايجابى لتحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادى على مؤشرات اداء الاقتصاد المصرى الا انه صحب بمجموعة من السلبيات والتى تمثلت فى عدم العدالة الاجتماعية وتباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر , وقد اوضحت الدراسة محددات النمو الاحتوائى والتى تمثلت فى اتاحة العمل , البنية التحتية , الفقر , العدالة, الضمان الاجتماعى, بالاضافة الى اجراء مقارنة الاداء المصرى بمجموعة من الدول الاسيوية حيث اوضحت الدراسة ان مصر استطاعت خلال فترة (١٩٩١/٢٠١١) ان تخطو العديد من الخطى فى مسار تحقيق النمو الاحتوائى .

حين تبنى بنك التنمية الاسيوى وضع اطار عام لمؤشرات النمو الاحتوائى بالاعتماد على مخرجات النمو الاحتوائى الخاصة بفقر الدخل يتم قياسها من خلال مؤشرات الفقر والدخل والاستهلاك وبعض مؤشرات التنمية البشرية , فقد اهتمت بعض الدراسات باهمية الوصول الى الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة عادلة وشاملة لكافة طبقات المجتمع فى تحقيق النمو من خلال مؤشر دالة الفرص الاجتماعية ومنها (متوسط الفرص المتاحة وكيفية تقاسمها) مع اعطاء وزن نسبى اكبر لفرص الفقراء , كما قامت دراسة(Arjan,2013) بدمج مؤشرات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى محاولة قياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الحراك الاجتماعى , وعلى نفس النهج ايضا قدمت دراسة (Anand,2013) محاولة قياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الحراك الاجتماعى .

فى حين تعتبر دراسة (EL-Laithy&ELshawarby,2015) من اهم المحاولات لقياس النمو الاحتوائى فى مصر وقد استخدمت الدراسة نفس منهجية (Anand) اعتمادا على مؤشر مركب للنمو وتوزيع الدخل ومؤشرات عدم المساواة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقاسم الفرص, وبنفس الطريقة اعتمدت دراسة (Omar.2018)على منهجية لقياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الفرص الاجتماعية التى تشبه فكرة دالة الرعاية الاجتماعية .

واعتمدت الدراسة على مؤشرات وبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك التى تغطى الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) , وخلصت الدراسة انه بالرغم من عدم تحقيق معدلات نمو فى الرفاهية خلال الدراسة فقد تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو بالسلب للرفاهية.

ثانيا:مؤشرات النمو الاحتوائى فى مصر

مع مطلع التسعينات من القرن الماضى , بدات مصر خطوات هامة نحو تصحيح المسار الاقتصادى , وبادرت الحكومة بطرح برنامج الاصلاح الاقتصادى بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين , والذى كان له اثار اجتماعية سلبية افضت لزيادة حدة الفقر والبطالة وزيادة الاسعار حيث بلغت نسبة الفقراء غير القادرين على الوفاء بالاحتياجات الاساسية فى مصر ١٩.٤٪ عام ١٩٩٥، وان اختلفت معدلات الفقر طبقا للقطاع ونوع العمل وحيث زادت نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الزراعى والبناء والتشييد .

كما شهدت معدلات التضخم ايضا ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ ١٥.٧٪ عام ١٩٩٥ وعلى جانب اخر شهدت ايضا معدلات التشغيل تباطؤ لترتفع معدلات البطالة الى ١١.٠٣٪ عام ١٩٩٥ كما هو موضح بالجدول رقم (١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

أهم مؤشرات الاداء الاساسية للنمو الاحتوائى فى مصر (١٩٩٥-٢٠١٧)

خلال	معدل النمو %	معدل البطالة %	الانفاق على التعليم%اجمالى الدخل القومى	معدل التضخم %	الانفاق العام % اجمالى الناتج المحلى	معدل الاعالة%	القيمة المضافة فى قطاع الزراعة% النمو السنوى
١٩٩٥	٤.٦٤	١١.٠٣	٤.١	١٥.٧	١٠.٥٣	٧٩.٦	٣.٨
١٩٩٦	٤.٩٨	٩	٤.٣	٧.١٨	١٠.٣٧	٧٧.٨٥	٢.٨
١٩٩٧	٥.٤٩	٨.٣	٤.٤	٤.٦٢	١١.٣٢	٧٦.٢	٣.٠٧
١٩٩٨	٥.٥٧	٨.٠٢	٤.٤١	٣.٨٧	١١.٣	٧٤.٦	٣.٤٣
١٩٩٩	٦.٠٥	٧.٩	٤.٤١	٣.٠٧	١١.٦	٧٢.٨	٤.٨٣
٢٠٠٠	٦.٣٧	٨.٩	٤.٤١	٢.٦٨	١١.٢	٧٠.٨	٣.٧
٢٠٠١	٣.٥٣	٩.٢٦	٤.٤١	٢.٢٦	١١.٣	٦٨.٩	٣.٧٩
٢٠٠٢	٢.٣٩	١٠.٠١	٤.٤١	٢.٧٣	١٢.٦	٦٧.٠٦	٣.٦
٢٠٠٣	٣.١٩	١١.٠١	٤.٤١	٤.٥	١٢.٧	٦٥.٨١	٣.٤٨
٢٠٠٤	٤.٠٩	١٠.٣١	٤.٤١	١١.٢٧	١٢.٧	٦٣.٤٣	٢.٧٥
٢٠٠٥	٤.٤٧	١١.١٩	٤.٤١	٤.٨٦	١٢.٧	٦١.٨٧	٣.٢٥
٢٠٠٦	٦.٨٤	١٠.٤٨	٤.٤١	٧.٦٤	١٢.٣	٦٠.٨٥	٣.٢٤
٢٠٠٧	٧.٤٨	٨.٨	٤.٤١	٩.٣١	١١.٣	٥٩.٨١	٣.٦٨
٢٠٠٨	٧.١٥	٨.٥١	٤.٤١	١٨.٣	١٠.٨	٥٨.٩٢	٣.٣٤
٢٠٠٩	٤.٦٧	٩.٠٨	٤.٤١	١١.٧	١١.٣	٥٨.٤١	٣.١٧
٢٠١٠	٥.١٤	٨.٧٥	٤.٤١	١١.٢	١١.١٦	٥٨.٣٨	٣.٤٧
٢٠١١	١.٧٦	١١.٨٤	٤.٤١	١٠.٠٥	١١.٤٥	٥٨.٥	٣.٧٢
٢٠١٢	٢.٢٢	١٢.٥٩	٤.٤١	٧.١١	١١.١٧	٥٩.٣	٢.٩١
٢٠١٣	٢.١٨	١٣.١٥	٤.٤١	٩.٤٢	١١.٣٥	٦٠.٣٨	٣
٢٠١٤	٢.٩١	١٣.١٠	٤.٤١	١٠.١٤	١١.٨٤	٦١.٣	٣
٢٠١٥	٤.٣٧	١٣.٠٥	٤.٤١	١٠.٣٦	١١.٧٥	٦١.٨	٣.٠٧
٢٠١٦	٤.٣٤	١٢.٤	٤.٤١	١٣.٨	١١.٤٢	٦٢.٧	٣.٠٩
٢٠١٧	٤.١٨	١١.٧	٤.٤١	٢٩.٥	١٠.٠٩	٦٢.٩	٣.٢٤

(المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات The world bank "world Development indicators " online data base)

وقد يرجع ذلك الى السياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى بالاضافة الى التحيز لصالح راس المال على العمل وذلك نتيجة لتحول السياسة الاستثمارية ورغم ان مؤشرات الناتج المحلى الاجمالى تشير الى تقارب كبير فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية عملية الاصـــلاح الاقتصـــادى الى انها اخذت الاتجاه التصـــاعدى الى ان بلغ معدل النمو ٦.٠٥٪ عام ١٩٩٩, ورغم التعرض للعديد من الصدمات سواء الخارجية او الداخلية ادت الى تباطؤ معدلات النمو لتصـــل الى ٢.٣٩٪ عام ٢٠٠٢ الى ان معدلات التضـخم فد شـهدت انخفاضـا ملحوظا وانخفضـت الى ٢.٢٦٪ عام ٢٠٠١ وهو مايعد اقل معدلا له خلال فترة الدراسة كما شهدت الفترة ايضا تطور ايجابى فى نسبة الفقر والتى انخفضت الى ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة ب ١٩.٤٪ عام ١٩٩٥

وتجدر الاشـارة الى ان معدلات التضـخم السـنوية السـائدة فى مصـر فى مجملها تعتبر مرتفعة بشـــكل يتجاوز المســـتوى المعقول اللازم لتحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادى . وقد يرجع هذا الارتفاع الى مجموعة من الاختلالات المختلفة على كافة المسـتويات سـواء القطاع المالى او الحقيقى او الخارجى, وقدا شـهد الاقتصـاد المصـرى مرحلة وسـياسـات جديدة من عام ٢٠٠٣ فى محاولة لمعالجة المشـكلات وتحفيز النمو الاقتصـــادى , وتحديث القطاع المالى , واتســمت هذه المرحلة بالحرية فى تحرير ســعر صــرف الجنية وفقد الجنية المصــرى حوالى ٢٠٪ من قيمته امام الدولار خلال شهر من اعتماد النظام الجديد .

واســـتمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض ولكن ســـاهمت العديد من العوامل فى تقليص الفجوة بين الطلب على النقد الاجنبى وعرضـــه ومن اهمها نظام الانتربنك عام ٢٠٠٤ , الا ان تعويم العملة وما ترتب على ذلك من تخفيض قيمتها لم يكن ليصـــب فى صـــالح الفقراء وارتفعت نسبة متوسط الفقر الى ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٥ , فى حين شهدت الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٨ تســـارع فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى ليتجاوز ٧.١٪ عام ٢٠٠٨ . وان كان صـاحب هذا النمو تصـاعد ايضـا فى معدلات التضـخم لتقفز من ٤.٥٪ عام ٢٠٠٣ الى ٩.٣٪ ثم ١٨.٣٪ اعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على التوالى ورغم اتساع شبكات الامان الاجتماعى الا انها عانت من سـوء التوجه للفقراء حيث ظل التصـاعد فى نسـبة الفقر من ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٥ الى ٢٢٪ عام ٢٠٠٨ كما يوضحها الجدول رقم (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

تطور نسبة الفقر ومعامل جينى فى مصر(1995-2015)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥
نسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطنى % من السكان	١٩.٤	١٦.٧	١٩.٦	٢٢	٢٥.٢	٢٦.٣	٢٧.٨
معامل جينى	٣٠.١	٣٢.٧٦	٣٢.١٤	٣٠.٠٧	٣٠.١٨	٢٩.٨	٣١.٨

(المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات

The world bank "world development indicators " online data base)

وان كان هناك اختلاف فى توزيع الفقر وفقا لاقاليم الجمهورية حيث نجد اختلافات داخلية حادة فريف الوجه القبلى لايزال لديه مستويات الفقر على نطاق واسع للغاية حيث نجد ان اعلى نسبة للفقراء كانت تتركز فى ريف الوجه القبلى وعموما المناطق الريفية فى مصر (السفلى والعليا) لديها اعلى معدل لانتشار الفقر على حد سواء ولم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى استهداف ظاهرة الفقر او التقليل من حدة التضخم وبخاصة اسعار السلع الغذائية وانتقال اثر هذه الزيادة فى اسعار السلع الاخرى ونظرا لاعتماد معظم الفقراء على العمل وهو الاصل الانتاجى الوحيد الذى تملكه فقد ادى ارتفاع نسبة البطالة خلال نفس الفترة الى تفاقم المشكلة وليؤكد ان النجاحات التى تحققت على المستوى الاقتصادى لم تنجح فى تقليل معدلات الفقر فى مصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالى فان سياسات النمو الايجابى لم تؤثر على وضع الفقراء , كما ان سياسات مكافحة الفقر لم تتقدم بل من الارجح انها تراجعت .

على جانب اخر يعتبر توليد فرص العمل ورفع معدلات التشغيل من اهم الاهداف الاقتصادية لكن يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) انه رغم تصاعد معدلات النمو وبشكل كبير من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ الا ان معدلات البطالة لم تتاثر حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال هذه الفترة ١٠٪ وجدير بالذكر ان معدلات البطالة يتحكم فيها العديد من العوامل الاخرى منها الهيكل العمرى للسكان, ومعدلات نمو القوة العاملة , طبيعة وحجم الاستثمارات , جودة التعليم ,بالاضافة الى عوامل اخرى منها الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية فى النمو .

وبتحليل معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وكذا نسب المساهمة فى النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة (٢٠٠٤/٢٠١٠) نجد ان القطاع الخدمى حقق اعلى مساهمة بمتوسط ٤٨.٤٪ وبمعدل نمو متوسط بلغ ٦.٢٪ فى حين بلغت متوسط مساهمة القطاع الصناعى ٣٧.٢٪ وبمعدل نمو بلغ ٥.٩٪ فى المتوسط (World bank indicators), نضف على ذلك ضعف مساهمة تلك القطاعات فى خلق فرص جديدة وتقليل معدلات البطالة.

فى ظل ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة راس المال والطاقة بسبب اعانات الطاقة العالية وانخفاض المعايير والاشتراطات البيئية والتى ساهمت فى ارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات كالاسمنت, البتروكيماويات , السيراميك , وغيرها من الصناعات التى تصنف على قوائم الصناعات الرمادية اوالسوداء . فى حين ان القطاع الزراعى انخفض متوسط نسب مساهمته فى النمو خلال نفس الفترة حيث بلغت ١٤.١٦٪ ومحققا بذلك معدل نمو لم يتعدى فى المتوسط ٣.٢٪ وهو ما قد ساهم فى زيادة معدلات الفقر والتى بلغت ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٠ خاصة فى ظل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتواء هذا القطاع على النسبة الاكبر من العمالة (حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة) ، بالاضافة لارتفاع معدلات الفقر به (يستضيف ٧٠٪ من الفقراء فى مصر) مما كان يتطلب معه زيادة الاستثمارات الموجهه لهذا القطاع لرفع انتاجيته والتعامل مع المشكلات التى تواجهه وبالتالى لم تنجح سياسات الاقتصاد الكلى فى خلق فرص عمل جديدة والحد من الفقر . وعلاوة على ذلك لم تتحسن الظروف المعيشية للاسر المصرية بل تعرضت العديد من الاسر من الطبقة المتوسطة لمخاطر الانزلاق فى الفقر حيث قفزت نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع بين عامى (٢٠٠٤/٢٠٠٨) من ٣.١٪ الى ٦.١٪ (مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣ , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) وهو مايعنى ان حوالى ٥٠٪ من المصريين اصبحوا على مقربة من الفقر . من ناحية اخرى فان سياسات الحكومة لتخفيف وطاة الفقر انحصرت فى دعم بعض السلع والاعتماد على شبكات الامان الاجتماعى واذ تكفى هذه السياسات فى التخفيف من وطاة الفقر عند بعض الفئات فلا يمكن الاعتماد عليها كلية في تغيير توزيع الدخل, ومن المعروف ان اعادة توزيع الدخل يتاثر بشكل مباشر بالسياسة الضريبية وللاسف فقد اظهرت السياسة الضريبية تحيزا كبيرا للطبقات عالية الدخل وذلك بتخفيض الحد الاعلى للضرائب على الدخل الى ٢٠٪ وفى حين ان سياسات العدالة الاجتماعية اصبحت تهتم ليس فقط بعدالة التوزيع ولكن الاهم هو عدالة توزيع الفرص الحياتية لكن للاسف فان سياسات الحكومات المتعاقبة خلال الفترة قد ادت الى حرمان الطبقات الدنيا من فرص توليد الدخل بعدم اتاحة التعليم الجيد والمتساوى وكذلك حرمتهم من فرص الصحة والغذاء الامن ومياة الشرب النظيفة وارتبط هذا بتقلص فرص العمل اللائق والمجزى فسادت حالة من عدم الرضا ساعدت على قيام ثورة يناير ٢٠١١, ونتيجة لعدم الاستقرار الامنى والسياسى تراجعت معدلات النمو بشدة لتصل الى ١.٧٦٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو اقل مستوى لمعدل النمو خلال الفترة وصاحبه ارتفاع معدل البطالة الى ١١.٨٤ لتسجل زيادة ٣٥.٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ كما ارتفع مؤشر نسبة الفقر ليسجيل ٢٦.٣٪ عام ٢٠١٢, الى ان استقرت الاوضاع السياسية عام ٢٠١٤ وبدات الحكومة تتخذ مجموعة من الاجراءات لمواجهة الاختلالات وتدنى مؤشرات الاداء الاساسية واهمها انخفاض معدلات النمو والذى بلغ ٢.٤٪ فى المتوسط خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٤) بالاضافة الى ارتفاع معدل البطالة ليبلغ فى المتوسط ١٣٪ وارتفاع ايضا فى معدلات التضخم لتسجل ١٠٪ فى المتوسط لذات الفترة وشهدت مصر سياسة تحول غير منتظمة مما اضعف اداء النمو الاقتصادى حتى منتصف عام ٢٠١٤ , ثم بدات مرحلة من الاستقرار السياسى كان لها اثر ايجابى على تنامى معدل النمو حيث بلغ ٤.٣٪ عام ٢٠١٥ وشرعت الحكومة فى تنفيذ خطة طموحة لجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل وان كان لم يترجم التحسن الى نتائج اجتماعية افضل حيث ظلت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة وبلغ فى المتوسط ١٢.٥٪ , وسجل معامل جينى زيادة من ٢٩.٨نقطة عام ٢٠١٢ ليصل الى ٣١.٨ نقطة عام ٢٠١٥ وارتفعت ايضا مؤشرات الفقر لتصل الى ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥ , وشرعت الحكومة فى تطبيق برنامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية وفق نهج صندوق النقد الدولى والذى يدعى انه لا يملى ابدا شروط لاى اتفاق لقرض وانما يتفاوض مع الدولة المقترضة ولكن فى الواقع تعتبر تلك المفاوضات احادية الجانب تكون فيها كل القوة فى يد الصندوق , وهذا لا يمنع اننا نتفق مع بعض هذه الاجراءات وهو يمثل الخيار الاصعب ولكنه الضرورى, وبدات الحكومة بحزمة من الاجراءات الاصلاحية ومن اهمها تعديلات فى قانون ضريبة القيمة المضافة , وتحرير سعر الصرف الجنية المصرى , واصدار قانون الخدمة المدنية , وتخفيض فاتورة الدعم وذلك بتنقية بطاقات التموين والخبز , والالغاء التدريجى لدعم الوقود , وتحرير اسعار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمات الاساسية كالكهرباء , مما انعكس فى تصاعد غير مسبوق لمعدلات التضخم بلغت ٢٩.٥٪ عام ٢٠١٧, وفى محاولة لامتصاص الاثار السلبية لاجراءات الاصلاحات حاولت الحكومة استهداف الفقراء بزيادة معاش التضامن الاجتماعى , وطرح برامج جديدة مثل تكافل وكرامة لاستهداف الاسر الفقيرة , وان كان هناك حاجة الى تقييم نقاط القوة والضعف فى منهجية الاستهداف الجديدة من حيث الموضوعية والشفافية سهولة التنفيذ .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة الا ان هناك العديد من التخوفات خاصة فى ظل الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار .

ثالثا :تقدير وتوصيف وتحليل النموذج

١- متغيرات الدراسة

ينصب اهتمامنا فى هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى كمتغير تابع وبين عدد من مؤشرات الاداء الاساسية والتى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى كمتغيرات تفسيرية .

(أ) المتغير التابع (النمو الاحتوائى) : ويتم التعبير عنه بمؤشر مركب لكل من مؤشر الفقر معبرا عنه بنسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطنى ومؤشر عدم المساواة ويعبر عنه معامل جينى وهو مقياس لعدم عدالة التوزيع تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت القيم من الصفر دل ذلك على المساواة وكلما كانت القيم بالقرب من الواحد فان ذلك يعنى زيادة اللامساواة وانعدام العدالة .

(ب)المتغيرات المفسرة :

* **الاستدامة فى النمو الاقتصادى:** بمعنى الا تكون هناك فترات من النمو المرتفع تعقبها فترات من النمو شديد الانخفاض او السالب (Stuart,2011) ان الدول التى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حققت تقدما فى مؤشـرات النمو الاحتوائى اتسـمت باسـتقرار فى تصـاعد معدلات النمو. ويعبر عنه بمؤشر التقلبات فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .

* **خلق فرص منتجة (التشـغيل)** : اعتبرت العديد من الدراسـات ان الحصـول على فرص وظائف منتجة اهم ركائز النمو الاحتوائى (Sakr,2013) (Felipe,2012) وفى المقابل فان النمو بدون زيادة معدلات التشـغيل يمثل عائق امام الحد من الفقر ويعبر عنه بمعدل البطالة .

* **القيمة المضافة لقطاع الزراعة** :تعرضت العديد من الادبيات الحديثة لاهمية دور القطاع الزراعى كاحد الركائز الهامة للنمو الاحتوائى ومنها ((Gerdien, 2007) ودراسة

(Kosta, 2003)

وقد تزايدت اهمية هذا القطاع كاحد ركائز النمو الاحتوائى فى الدول النامية بعد التقرير الذى اصـدره البنك الدولى عام ٢٠٠٨ حتى توجه لاسـتهداف الجغراف الفقر وبالنظر الى اهم المؤشـرات الخاصـة لهذا القطاع نجد انها تمثل معدلات نمو الانتاج الزراعى : وقد تم التعبير عته بمعدل القيمة المضافة فى قطاع الزراعة سنويا (معدل النمو السنوى % من اجمالى الناتج المحلى) .

راس المال الثابت : ويعتبر من الركائز الاساسية لتوفير متطلبات الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والاستثمار وتؤكد معظم الدراسات على الدور الايجابى للبنية التحتية فى تحقيق النمو الاحتوائى وتم التعبير عنه بنسـبة اجمالى تكوين راس المال الثابت الى اجمالى الناتج المحلى .

***راس المال البشرى**: ويمثل الركيزة الاولى واحد الركائز الاساسية فى اطار تحقيق النمو الاحتوائى حيث يحسن التعليم والمهارات فرص الوصول ويحفز الابتكار ويزيد من الانتاجية ويقلل من اللامساواة وتم التعبير عنه نسبة الاستثمار العام فى التعليم الى اجمالى الدخل القومى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***الانفتاح على الاقتصاد العالمى** : والانفتاح يؤدى الى زيادة الانتاج والتوظف والحد من الفقر ولكن مشـروط بزيادة القدرة التنافسـية ويعبر عنه بمجموع الصـادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .

***الاستثمار الاجنبى المباشر**: يمكن ان يسمح الاستثمار الاجنبى المباشر بانتقال التكنولوجيا وخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسـية والصـادرات والتوظيف وبالتالى من المتوقع ان يكون له دورا ايجابيا فى تحسـين مؤشـرات النمو الاحتوائى ويعبر عنه نسـبة الاستثمار الاجنبى المباشر% اجمالى الناتج المحلى .

***الاستثمار العام**: يعد الاستثمار العام احد ادوات السياسـة المالية التى يمكن من خلالها التاثير ايجابيا على النمو وعدالة التوزيع (سـهير ابوالعينين,٢٠١٣)(٣٩) عن طريق خلق دخول جديدة او تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية الى فئة اخرى ويعد من اهم الركائز تاثيرا على مؤشرات النمو الاحتوائى وتم التعبير عنه النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة% اجمالى الناتج المحلى.

***معدل نمو السـكان**: على الرغم من ان نمو السـكان يزيد مسـتوى الناتج والطلب الكلى الا انه يمكن ان يمثل عقبة خاصة فى المراحل الاولى لتحقيق النمو الاحتوائى ومن المتوقع ان يؤثر سـلبيا فى النمو الاحتوائى وتم التعبير عنه بمؤشـر المعدل السنوى للنمو السكانى .

المساعدات الخارجية: وجدت دراسات عديدة مثل (Alvi,& senbeta,2012,) ان المساعدات الخارجية لها تاثير ايجابى على تحقيق النمو الاحتوائى وخاصة اذا ماتم توجيه الى التدريب والتعليم وتحسـن سـنوى للخدمات العامة ويعبر عنه نسـبة المساعدات الانمائية% اجمالى الدخل القومى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تقدير دالة النموذج ومصادر الحصول على بيانات المتغيرات

تعتمد الدراسة على عشرة متغيرات مستقلة تمثل اهم ركائز ومحددات النمو الاحتوائى (PEG) وهى النفقات النهائية لاستهلاك الحكومة(E,G,C)استدامة النمو(SG) , معدل نمو راس المال الثابت(FC) , القيمة المضافة فى قطاع الزراعة(Agricul,AV,%GDP) , معدل نمو راس المال البشرى(HC) , الانفتاح على الاقتصاد العالمى(Open) , معدل نمو الاستثمار الاجنبى المباشر (FDI) , معدل نمو المساعدات الخارجية(ODA) , معدل نمو السكان(Pop-growth%), معدل البطالة (Unemployment)، وسوف يتم قياس اثر تلك المتغيرات على المتغير التابع وهو النمو الاحتوائى . وسوف يتم تقدير دالة النموذج وفقا للصورة اللوغارتمية على النحو التالى :

$$\mathbf{PEG} = B0 + B1(E.G.C) + B2\,(SG) + B3(FC) + B4(Agricul,Av,\%GDP) + B5(HC) + B6(Open) + B7(FDI) + B8(ODA) + B9(Pop-growth\%) + B10(UE)$$

مصادر بيانات المتغيرات : يمثل المتغير التابع مؤشر مركب لكل من نسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطنى بالنسبة الى اجمالى السكان ومعامل جينى (مؤشر اللامساواة) . وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحث الدخل والانفاق والاستهلاك سنوات متفرقة

(١٩٩٥ , ٢٠٠٠ , ٢٠٠٥ , ٢٠٠٨ , ٢٠١٣ , ٢٠١٥) .

ونظرا لاختلاف التوقيت (المسح) الذى يقوم فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والذى اصبح كل عامين بعد ان كان كل خمسة اعوام فقد تم عمل استكمال باستخدام طريقة Linear Interpolation وقد تم الحصول على بيانات (معامل جينى) و(جميع بيانات المتغيرات المستقلة) من World Bank – World Bank Indicators

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧)

Varible	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة% من اجمالى الناتج المحلى X1	استدامة النمو% X2	اجمالى تكوين راس المال الثابت% اجمالى الناتج المحلى X3	القيمة المضافة فى قطاع الزراعة X4	الانفاق على التعليم (%)اجمالى الدخل القومى X5	الميزان الخارجى للسلع والخدمات % اجمالى الناتج القومى X6	الاستثمار الاجنبى المباشر% اجمالى الناتج المحلى X7	المساعدات الالمانية % الدخل القومى X8	معدل نمو السكان% X9	البطالة X10
Mean	11.57	4.53	18.57	14.00	4.39	-5.51	2.51	1.43	1.97	10.22
Median	11.35	4.64	18.74	13.98	4.41	-5.45	1.27	1.22	1.97	10.01
Maximum	12.75	7.16	25.75	16.12	4.41	-1.36	9.34	3.35	2.27	13.15
Minimum	10.37	1.76	12.45	11.27	4.10	-9.50	0.20	0.18	1.75	7.95
Std.Dev.	0.69	1.67	3.55	1.71	0.07	2.29	2.70	0.87	0.16	1.75
Skewness	0.41	-.05	0.08	-0.38	-3.63	0.15	1.56	0.76	0.52	0.44
Kurtosis	2.39	1.94	2.42	1.79	15.05	2.28	4.15	2.88	2.19	1.87
Jarque-Bera	0.90	0.99	0.32	1.79	173.04	0.54	9.62	2.03		1.81
مستوى المعنوية	0.64	0.61	0.85	0.41	0.00	0.76	0.01	0.36	1.52	0.40
Observations	21	21	21	21	21	21	21	21	0.47	21

٣- وصف متغيرات الدراسة وفحص العلاقة الارتباطية

ثم قد تم عمل مؤشر مركبا وذلك باستخدام بيانات نسبة الفقراء ومعامل جينى بالاستعانة باسلوب Principal Componeat

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جميع اختبارات السلاسل الزمنية والمشاهدات وتقدير النماذج واختبار جودة النموذج ثم بالتعاون مع كلية الدراسات للبحوث الاحصائية – مركز الدراسات والاستشارات الاحصائية والقياسية جامعة القاهرة)

وتعكس نتائج التحليل الاحصائى للانحراف المعيارى لمتغيرات الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٤) ان معظم قيم متوسطات المتغيرات لم تسجل انحرافا واضحا بين ادنى واعلى قيم مما يعنى عدم وجود تقلبات حادة لتلك المتغيرات خلال فترة الدراسة فى حين شهدت بعض المتغيرات مثل (X2, X6 ,X7, X8) تقلبات حادة بين اقصى وادنى قيم للمتغير خلال الفترة، وقبل ان نبدا الاختبارات تم فحص العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبهدف استبعاد المتغيرات التى تفتقد لوجود علاقة ارتباطية بالمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع

النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	معامل الارتباط	-0.14
	مستوى المعنوية	0.55
استدامة النمو	معامل الارتباط	-0.45
	مستوى المعنوية	0.04
راس المال الثابت	معامل الارتباط	-0.44
	مستوى المعنوية	0.05
القيمة المضافة فى قطاع الزراعة	معامل الارتباط	-0.68
	مستوى المعنوية	0.00
الانفاق على التعليم	معامل الارتباط	-0.12
	مستوى المعنوية	0.60
الانفتاح على الاقتصاد العالمى	معامل الارتباط	-0.17
	مستوى المعنوية	0.45
الاستثمار الاجنبى المباشر	معامل الارتباط	-0.01
	معامل الارتباط	0.96
المساعدات الانمائية	مستوى المعنوية	-0.29
	معامل الارتباط	0.20
معدل نمو السكان	مستوى المعنوية	0.47
	معامل الارتباط	0.57
البطالة	مستوى المعنوية	0.57
	معامل الارتباط	0.01

ويتضـــح من بيانات الجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباطية بين المتغير التابع و (X2) حيث بلغ قيمة معامل الارتباط -0.45 وهو ما يمثل ارتباط عكســـى ومعنوى عند مســـتوى دلالة اقل من 5% كما يرتبط المتغير (X4),(X3) بعلاقة عكســـية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنوية ايضـــا بالمتغير التابع , وهو ما يتفق مع ماتوصـــلت اليه معظم الادبيات , حيث ان استدامة النمو وزيادة راس المال الثابت, نمو القيمة المضـافة لقطاع الزراعة يقلل من نسبة الفقر واللامساواة , بينما اتضح وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كلا المتغيرين (X9,X10) وهو مايتفق ايضـــا مع النظرية الاقتصـــادية حيث زيادة معدل نمو الســـكان وخاصـــة فى المراحل الاولى من النمو يزيد من نســـبة الفقر واللامســـاواة , كما ترتبط البطالة ايضـــا بعلاقة طردية مع المؤشـــر المركب للنمو الاحتوائى (الفقر واللامســـاواة) فى حين وجد ان المتغيرات (X1,X6,X7,X8) لا ترتبط بعلاقة معنوية مع المتغير التابع وجاءت تقديرات مســـتوى المعنوية اكبر من 5% وان كان اتجاه العلاقة اتفق مع صـــحيح النظرية حيث بزيادة النفقات النهائية لاســتهلاك الحكومة والاســتثمار فى راس المال البشــرى والانفتاح على الاقتصــاد العالمى , والاستثمار الاجنبى المباشـر, المسـاعدات الانمائية , سـيكون هناك تاثير ايجابى على مؤشـرات النمو الاحتوائى . وبالتالى سـيتم اجراء اختبار جذور الوحدة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التى تاكدنا من وجود علاقة معنوية لها مع المتغير التابع.

٤- نتائج الاختيار التطبيقى

(أ) اختبار سكون السلاسل الزمنية

اشـارت العديد من الدراسـات الاقتصـادية ان السـلاسـل الزمنية لكثير من المتغيرات الاقتصادية تتصف بعدم السكون او عدم الاستقرار مما يؤدى الى مايسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) الامر الذى قد يؤدى الى الوصـــول الى نتائج مضـــلله لذلك يتعين علينا قبل البدء فى اختبار النموذج اجراء بعض الاختبارات لغرض الوصـــول الى نتائج افضـــل . ومن تلك الاختبارات اختبار ديكى فولر الموســع (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) بالاضــافة الى اختبار انكســار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاسل الزمنية (Break point Test) وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة لاختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية ودرجة الاستقرار على اختبار Augmented Dickey–Fuller tes Statistic .

جدول رقم (٥)

Augmented Dickey – Fuller tes Statistic

Varible	At Level		1–st Differance		2–st Differance	
	T	Pro	T	Pro	T	Pro
PEG	–2.65396	0.0994			–3.82353	0.0138
X2	–3.99908	0.0086				
X3	–1.00079	0.7322	–3.96267	0.0076		
4X	0.50426	0.871	–5.41212	0.0004		
9X	–2.28619	0.2729			–3.1997	0.0379
X10	–0.9416	0.7528	–4.01497	0.0068		

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث من نتائج Augmented dickey–fuller tes statistic – Unit Root)

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (٦) سكون معظم السلاسل عند الفرق الاول , ماعدا المتغير التابع والمتغير (X9) فقد تم سكونهم عند الفرق الثانى وقد جاءت القيمة الاحتمالية اقل من 5% وهى دالة عند مستوى دلالة اقل من 5% كما يوضحه الجدول السابق وبذلك يتضح لنا ان جميع السلاسل متحركة ماعدا (X2) حيث تم سكونه عند المستوى , وبالتالى تم استبعاده من النموذج وسيتم تقدير النموذج على النحو التالى(PEG = F(X3 , X4 , X9 , X10

بعد التاكد من ان السلاسل الزمنية غير مستقرة الا عند الفرق الاول والثانى يتم استخدام اختبار التكامل المشترك Co–Integration Test , توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه , ويتيح اختبار التكامل المشترك امكانية اختبار العلاقة بين المتغيرات فى الاجل القصير والكشف عن وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقة طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية ولإثبات وجود تكامل مشترك بين السلاسل السابقة , سوف يتم استخدام اختبار Johansen ointegration Test

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار التكامل المشترك

(ب)اختبار التكامل المشترك

Hypothesized		Series: Y_1 X3 X4 X9 X10					
No. of CE(s)		Trace	0.05		Max-Eigen	0.05	
	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.96	160.16	69.82	0.00	61.11	33.88	0.00
At most 1 *	0.90	99.05	47.86	0.00	44.09	27.58	0.00
At most 2 *	0.82	54.96	29.80	0.00	33.03	21.13	0.00
At most 3 *	0.60	21.93	15.49	0.00	17.20	14.26	0.02
At most 4 *	0.22	4.74	3.84	0.03	4.74	3.84	0.03

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث تم استخلاصه من نتائج اختبار التكامل المشترك)

من الجدول السابق يتضح ان قيمة Trace (الاثر) اكبر من القيمة الحرجة عند (At None, At most 1,2,3,4) لجميع متغيرات السلاسل الزمنية كما نجد ان قيمة Max Eigen اكبر من القيمة الحرجة عند (At, At most 1,2,3,4 None), وبالتالى فان السلاسل الزمنية متكاملة فى علاقة طويلة الاجل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المفسرة

		X3	X4	X9	X10
X3	Correlation	1			
	Probability				
X4	Correlation	0.683899	1		
	Probability	0.0006			
X9	Correlation	−0.48821	−0.44119	1	
	Probability	0.0247	0.0453		
X10	Correlation	−0.81296	−0.66863	0.636662	1
	Probability	0.000	0.0009	0.0019	

ويتضـــح من بيانات الجدول رقم (٨) وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير (X3) والمتغير (X4) وبخاصة المتغير (X10) حيث كانت درجة الارتباط درجة قوية حيث بلغت (0.81296−) وهى علاقة قوية عكســـية ومعنوية وهو مايتفق مع النظرية الاقتصـــادية بانه بزيادة معدلات النمو لراس المال الثابت يمكن ان يكون هناك تاثيرا عكسـيا قويا على معدلات البطالة اى (خفض معدلات البطالة) وبالتالى تم اسـتبعاد المتغير (X3) من النموذج .

(ج) اختبار النموذج باستخدام منهجية (ARDL)

بعد التاكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة , تم استخدام منهجية Auto Regressive Distributive Lag (ARDL) عند الرتب (1,0,1,1) وكانت النتائج على النحو التالى:−

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

اختبار (ARDL)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y_1(-1)	-0.416688	0.198302	-2.10128	0.0557
X4	-0.254899	0.136046	-1.873629	0.0836
X9	12.14385	3.448143	3.521852	0.0038
X9(-1)	-11.69715	3.56027	-3.285467	0.0059
X10	-0.095456	0.141583	-0.674205	0.512
X10(-1)	0.383774	0.177147	2.166413	0.0495
C	-0.404143	3.231945	-0.125046	0.9024

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث من نتائج اختبار (ARDL)

ومن نتائج الاختبار وجد ان انحدار المتغير التابع على نفسه على المدى الطويل مؤثر , ولكن باشارة عكسية عند مستوى دلالة اقل من ١٪ وهو مايعنى امكانية تقليل نسب الفقر وعدم المساواة على المدى الطويل وفيما يخص معدل نمو السكان اتضح وجود تاثير معنوى على المدى القصير والطويل وان اختلف اتجاه الاشارة, حيث اظهر وجود علاقة طردية فى المدى القصير وهو مايعنى ان زيادة معدل نمو السكان يؤدى الى زيادة معدلات الفقر وعدم اللامساواة بينما على المدى الطويل تشير الى علاقة عكسية سالبة اى ان زيادة معدل نمو السكان يمكن ان يقلل من معدلات الفقر وعدم المساواة, فى حين ان تاثير معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة على النمو الاحتوائى كان معنويا وباشارة سالبة وهو ما كان متوقع بانه بزيادة معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعى يمكن تقليل معدلات الفقر واللامساواة وان كان لم يوجد اى تاثير على المدى الطويل, كما اسفرت النتائج عن علاقة عكسية وان كانت غير معنوية لمعدلات (البطالة) على مؤشرات النمو الاحتوائى فى الفترة القصيرة وهو ايضا ماكان متوقع لاتفاقه مع ورد بمعظم الادبيات وان كان هذا التاثير على المدى الطويل معنويا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدرة التفسيرية للنموذج :

جدول رقم (٩)

جودة النموذج

R-squared	0.791487	Mean dependent var	-0.04483
Adjusted R-squared	0.69525	S.D. dependent var	1.004095
S.E. of regression	0.554302	Akaike info criterion	1.927003
Sum squared resid	3.994258	Schwarz criterion	2.275509
Log likelihood	-12.27003	Hannan-Quinn criter.	1.995035
F-statistic	8.224379	Durbin-Watson stat	1.976353
Prob(F-statistic)	0.000804		

وكما يوضـــح الجدول رقم (٩) بلغت القدرة التفســـيرية للنموذج 69.5% اى ان المتغيرات الســابقة تفســر 69.5% من نســبة التغير فى النمو الاحتوائى, والنموذج معنوى حيث بلغت F.Statistic (8.22) وهى دالة عند مســـتوى (0.000804) كما بلغت قيمة Durbin – Watsonstat (1.97) مما يعنى عدم وجود ازدواج خطى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـ) اختبارات جودة النموذج :

ولاختبار جودة النموذج تم اجراء بعض الاختبارات

جدول رقم (١٠)

اختبارات جودة النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.285418	Prob. F(2,9)	0.0849
Obs*R-squared	8.01793	Prob. Chi-Square(2)	0.0182

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.890173	Prob. F(7,11)	0.5451
Obs*R-squared	6.870845	Prob. Chi-Square(7)	0.4425
Scaled explained SS	1.847598	Prob. Chi-Square(7)	0.9678

Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.534138	12	0.603
F-statistic	0.285303	(1, 12)	0.603

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر اختبار Serial Correlation LM Test درجة ارتباط الاخطاء او مايسمى الازدواج الخطى , وقد بلغت قيمة "F"0.0849 وهى دالة عند مستوى دلالة 5% وهذا يعنى عدم وجود ارتباط خطى بين اخطاء النموذج .كما يظهر اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ثبات تباين السلسلة الزمنية وقد بلغت "F" المحسوبة 0.545 وهى غير دالة عند مستوى دلالة 5% وتشير نتائج الاختبار ان هناك ثبات تباين فى السلاسل الزمنية, فى حين اظهر اختبار Ramsey Reset Test ان النموذج جيد حيث بلغ قيمة "F"0.603 وهى اكبر من 5% .

ولكى نتاكد من خلو البيانات المستخدمة فى هذه الدراسة من اى تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك , وقد تم استخدام اختبار المجموع التراكمى للبواقى (CUSUL) ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الهامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢)

المجموع التراكمى للبواقى (اختبار استقرار النموذج)

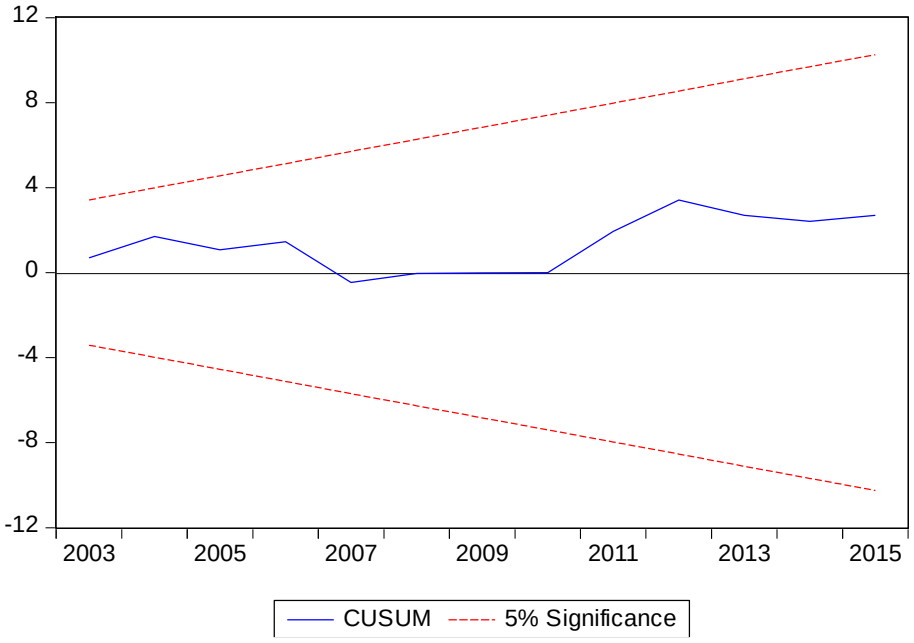

ومن الشكل السابق اتضح لنا الاستقرار الهيكلى للمعاملات المقدرة لصياغة تصحيح الاخطاء لنموذج الانحدار الذاتى للفجوة الزمنية الموزعة , حيث وقع الشكل البيانى للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى (95%) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

اكدت معظم الادبيات على اهمية النمو الذى يحقق التوظيف المنتج , ويخلق الفرص الاقتصادية , ويضمن التماسك الاجتماعى , من خلال توسيع نطاق المشاركة وتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع وخاصة الفقراء لهذه الفرص , وقد استهدفت الدراسة تحليل لاهم مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر وانتهت الى انه على الرغم من الاتجاه التصاعدى لمعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود الاخيرة , الا ان معدلات التشغيل المنتج لم تشهد التحسن المرغوب ، ومازالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة , وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها التركيب القطاعى لعملية النمو حيث ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعى ، وهو ما يعتبر احد الركائز الهامة لتحسين مؤشرات النمو الاحتوائى , بالاضافة الى الزيادة المستمرة فى معدل نمو السكان وهو ماقد يمثل عبئا خاصة فى المراحل الاولى من النمو ,نضف الى ذلك ضعف الاستثمار العام وبخاصة فى قطاعى التعليم والصحة , وهو ماانعكس فى اخفاق مؤشرات الاداء القومية الاساسية فى اتجاه تحقيق نموا احتوائيا , وارتفعت نسبة الفقراء وعدم المساواة, وقد اتفقت الدراسة مع ماتوصلت اليه معظم الادبيات فى اهمية استدامة النمو وزيادة راس المال المادى والبشرى . ونقترح توفير منهج جديد للتحول نحو تحقيق التوازن بين اهداف السياسات الاقتصادية الكلية, والخروج من الية اعادة التوزيع للتغلب على الفقر والمهمشين الى الية طويلة الاجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات ,مع ضرورة اعادة ترتيب الاولويات بحيث يصبح الاستثمار العام فى التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات ومكافحة الفساد بكافة صوره على قائمة الاولويات, بغرض رفع معدلات التوظيف المنتج مع ضمان استفادة جميع الفئات من النمو .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

- عثمان محمد عثمان , "التنمية العادلة , النمو الاقتصـــادى, توزيع الدخل, مشكلة الفقر" روابط للنشر وتقنية المعلومات , القاهرة ٢٠١٦.
- ســـليمان , ســـلوى , (٢٠١٣), "النمو الاحتوائى بين النظرية والحالة المصرية" اوراق المؤتمر السنوى لقسم الاقتصاد , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة .
- ســـهير ابوالعينين , دور الســـياســـات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصـــر , معهد التخطيط القومى , ســـلســـلة قضـــايا التخطيط والتنمية , رقم(٤٧) ,٢٠١٣.
- Abou-Ali,Sultan and Hala Abou-Ali(2013),"Measuring in Inclusive Growth in Egypt 1991-2011" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt:Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science,April 2013
- Addison.T.and Nino-Zarazua,M.(2012)."What is Inclusive Growth?" United Nation University and World Institute for Development Economics Research UNU.Wider.Nordie-Baltic niceting.Finland.
- Ali, Ifzal and son Hyun Hwa (2007), "Measuring Inclusive Growth" Asian Development Review,Vol.24,NO.1,Asian Development Bank,p.11.
- Ali.I.and Juzhong Z.(2007)."Inclusive Growth toward a prosperous Asia:policy Implications" Asian Development Bank , ERD Working paper series.No.97.
- Alvi,E.And Senbeta(2012)."Does foreign aid reduce poverty? Journal of International Development,Vol.24.8,pp.955-976
- Anand, Rahul, Saurabh Mishra and Shanaka j.peiris (2013),"Inclusive Growth Revisited: Measurement and Determinants" Economic premise No.122, The World Bank.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Arjan de Haan,(2013),"Inclusive Growth:More than Safety Nets",SIG working paper.No.2013/1
- Asian Development Bank. (2008) "Strategy,2020" Manila
- EL-Laithy,Heba and Sherine AL-shawarby (2015),"Measuring Inclusive Growth and social Mobility in Egypt Before and After The Revolution"paper presented at Conference on political and Economic Challenges in Egypt: Future perspectives,Faculty of Economics and political science,cairo University,9-11,May2015,p.7.
- El-Shawarby, Sheren (2017) Inclusive Growth and Forward Looking Macroeconomic Polices , Egyptian Review of Development and Planning Vol.25,No1.June2017 .
- Felipe,j.(2012)."Inclusive Growth:Why is it important for Developing Asia?" CADMUS.promoting Leadership in Thought that leads to Action.Volume1.issue4-April2012
- Fernando,N,(2008)," Rural Development Outcomes and Drivers:An Overview and some Lessons",EARD special studies,Asian Development Bank,Manila
- Gerdien Meijerink , Pim Roza , The Role of Agriculture in Economic Development , Markets , Chains and Sustainable Development Strategy & Policy Paper 4,April 2007 .
- GSDRC,(2010),Governance and social Development Resource Centre.2010.Helpdesk Research Report:Literature Review on Inclusive Growth.April2010.
- Habito,C.F,(2009)."Patterns of inclusive growth in developing Asia:Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis".ADBL Working paper series.No145
- Kakwani, N . and Silber, j (2008) "Introduction: Multidimensional poverty Analysis: Conceptual Issues, Empurical 111ustrations and policy Implications" World Development june. Vol. 36(6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Kalsen . s.,(2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, open Questions and some Constructive proposals" , Asian Development Bank, Working paper series No 12.
- Kostas Stamoulis, Alberto Zezza, A Conceptual Framework for National Agricultural, Rural Development, and Food Security Strategies and policies, ESa Working paper No.03-17, November 2003.
- Loayza,N,and Raddatz,C,(2010). The Composition of Growth Matters for Poverty Alleviation". Journal of Development Economics.Vol.(93)
- Mckinley,T.(2010)"Inclusive Growth Criteria and Indicators:An inclusive growth index for Diagnosis of Country progress".ADB Economics Working paper series.No.14.Manila:ADB
- Noha.S.Omar (2018) "Measuring Inclusive Growth in Egypt over A Decade" Egyptian Review of Development and Planning Vol.26,No1.June2018 .
- OECD (2014), "Report on the OECD Framework for Inclusive Growth,"Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, paris6-7, May,p.9
- Podesta,j.(2013)."Inclusive Economic Growth:Increasing Connectivity,Expanding Opportunity and Reducing Vulnerability".Center for American progress.February.
- Ramos,R.Ranieri,R.and Lammens,j.(2013).Mapping Inclusive Growth.Brasilia:International policy Centre for Inclusive Growth
- Rauniyar,G.and Kanbur,R.(2009),"Inclusive Dvelopment :Two Papers on Conceptualization,Application,and the ADB perspective",Independent Evaluation Department,ADB.
- Ravallion.M.(2004). "Pro-poor Growth: A primer". Policy Research Working paper No3242 Washington DC: The World Bank .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Sakr, Hala(2013) "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: With reference to The Egyptian Economy" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt: political and Economic Vision, Faculty of Economics and political Science, April2013 .
- Sen,Kunal (2014),"Inclusive Growth: When May We Expect It? When May We Not?" Asian Development Bank Institute,p.136.
- Seneviratne,D.and Sun,Y.(2013)"Infrastructure and Income Distribution in ASEA-5:What are the Links?".IMF working paper.No.13/41.
- Stuart,E,(2011) "Making Growth Inclusive: Some Lessons from Countries and The Literature" Oxfam Research Reports .
- The World Bank, (2009) "What is Inclusive Growth?" PRMED Knowledge Brief. Washington,DC:Economic policy and Debt Department, The World Bank.
- White, H and E. Anderson (2001) "Growth versus Distribution: Does the pattern of Growth Matter?". Development policy Review19:3,267-289
- Wieser,Ch.(2011)."Determinants of the Growth Elasticity of poverty Reduction:Why the Impact on poverty Reduction is Large in some Developing Countries and small in Others".the Austrian Institute of Economic Research (WIFO) Working papers,No406.November 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

The study aimed to analyze some of the main performance indicators that represent the pillars of achieving growth in Egypt in order to identify the weaknesses or obstacles and concluded that despite the upward trend of economic growth rates in Egypt during the last decades, Unemployment rates continued to rise at high levels. This was aided by many factors, including the sectorial structure of the growth process, where the contribution of the agricultural sector, which is one of the important pillars for improving the growth indicators of growth, in addition to the continuous increase in population growth rate Is a special burden in the early stages of growth, compounded by the weakness of public spending, especially in the sectors of education and health, and the high proportion of the poor and inequality, which is reflected in the failure of the national performance indicators essential to the achievement of growth of the containerized, and concluded the study to the importance of providing a new approach In order to achieve a balance between the objectives of macroeconomic policies, with the need to rearrange priorities so that public investment in education, health, training, skills development and anti-corruption in all forms on the list of priorities, in order to raise rates of productive employment while ensuring that all groups benefit from Growth.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com